

الفصل الأول المدى الصحيح

أولاً - تعريفه :

الحديث الصحيح هو ما اتصل بسنده بالعدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة .

فلا بد للحديث الصحيح من شروط خمسة - بدلالة هذا التعريف -

وهي :

١ - اتصال الإسناد : وهذا يخرج المنقطع، والمعضل، والمعلق وغيرها مما لم يتوفر فيه شرط الاتصال .

٢ - أن يكون رواه عدولاً، والعدل من استقام دينه، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارم المروءة .

٣ - أن يكون رواه ضابطين، والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله الحديث، وفهمه لما سمعه، وحفظه ذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، فلا بد من أن يكون حافظاً عارفاً لما يرويه إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدث من كتابه، وهذا يخرج حديث المغفل، وكثير الخطأ .

٤ - أن لا يكون المروي شاذاً، والشاذ رواية الثقة إذا خالف من هو أولى منه، وهذا القيد يخرج مروى الضعيف إذا خالف الثقة .

٥ - أن يسلم المروي من علة قاذحة، كإرسال موصول، أو وصل منقطع، أو رفع موقوف.

وإذا عرفنا أن العدل الضابط هو الثقة أو الثبت، يمكننا أن نقول في تعريف الصحيح: هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

ثانياً - أقسام الصحيح:

الصحيح قسمان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره

فالصحيح لذاته ما اشتمل على أعلى صفات القبول، وهو الذي أسلفنا تعريفه.

والصحيح لغيره: وهو الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، فقوي بعامل خارجي عنه، كأن يكون أحد رواته غير تام الضبط، فإذا عضد هذا الحديث طريق آخر مثله، أو حديث صحيح - صار صحيحاً لغيره. فالصحيح لغيره ما صُحِّحَ لأمر أجنبي عنه، كالحديث الحسن إذا روي من عدة طرق فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره.

ثالثاً - أصح الأسانيد:

تفاوتت الأسانيد الصحيحة في مراتبها ودرجاتها، على حسب روايتها وقوة ضبطهم، وشهرتهم بالعلم، وغير ذلك، فترى في الصحيح ما هو أرفع من غيره من الصحيح أيضاً، وهذا ما أطلق عليه العلماء أصح الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في أصح الأسانيد فمنهم من قال: أصحها:

١ - ما رواه ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن

ابن عمر.

٢ - وقال بعضهم : أصحابها ما رواه سليمان الأعمش ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة بن قيس ، عن عبد الله بن مسعود .

٣ - وقال الإمام البخاري وغيره : أصح الأسانيد ما رواه الإمام مالك ابن أنس ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر . وهذا ما يسميه العلماء بسلسلة الذهب .

ورأى أبو عبد الله الحاكم النيسابوري قطعاً لاختلاف العلماء ، وتسهيلاً لمعرفة أصح الأسانيد ، أن يخصص القول في أصح الأسانيد بصحابي ، أو ببلد معين ، لأن تخصيص أصحابها على الإطلاق أمر صعب ، فيقال أصح إسناد الصحابي فلان : فلان عن فلان ، وأصح أسانيد البلد الفلاني : كذا وكذا . . .

رابعاً - معنى قولهم : صحيح الإسناد ، وأصح شيء في الباب :

يعدل بعض النقاد عن قولهم : «حديث صحيح» ، إلى قولهم : «صحيح الإسناد» ، خشية أن يكون المتن شاذاً أو معللاً ، فيصحح السند دون المتن ، وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة الإسناد صحة المتن^(١) .

وقد لا يوجد في باب من أبواب الفقه غير حديث لم تتوفر فيه جميع شروط الصحة ، أو فيه أحاديث ضعيفة أحدها أقل ضعفاً من غيره ، فيقول المصنف : «أصح ما في باب كذا حديث فلان» ، فمراده أرجح ما في الباب

(١) قال ابن حجر : «والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله «صحيح» إلى قوله «صحيح الإسناد» إلا لأمر ما» . فإذا قال ذلك حافظ معتمد ، ولم يذكر للحديث علة قاذحة ، فالظاهر صحة المتن ، ويقول بعض المتأخرين حين يصححون بعض الأحاديث : «صحيح الإسناد» ، ويحملهم على هذا ورعهم واحتياطهم ، ولا نشك في أن مراد الراسخين منهم صحة الحديث . انظر كتابنا «الوجيز» ص ٢٧٥ .

المذكور، أو أقله ضعفاً، فقوله لا يدل على الأصحية، ولا على الصحة.

خامساً - أول من صنف في الحديث الصحيح :

إن المصنفات الأولى في الحديث - مما يعود إلى مطلع القرن الهجري الثاني ومنتصفه - جمعت بين الحديث النبوي وأقوال الصحابة وبعض فقههم، ومنها ما فيه فقه بعض التابعين، وفقه المصنف نفسه، فلم تستقل بنقل الحديث الصحيح فقط، ولما كان عصر الإمام البخاري ظهر كتابه «الجامع الصحيح» الذي عده العلماء أول كتاب مصنف في الصحيح المجرد، ثم تبعه الإمام مسلم وغيره، ولهذا لا بد لنا من أن نخص هذين الكتابين بما يناسب من الأيجاز.

* الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ).

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ولد في مدينة بخارى سنة (١٩٤ هـ)، ونشأ فيها، وطلب العلم صغيراً، وسمع من شيوخ بلده، ثم رحل مع أمه وأخيه إلى الحجاز حاجاً سنة (٢١٠ هـ)، وأقام في المدينة يطلب العلم على شيوخها، وفيها صنف كتابه «التاريخ الكبير».

ورحل إلى شيوخ العلم وأئمة، فذهب إلى بغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، والشام، ومصر، وغيرها، وسمع كثيراً، وكتب عن أكثر من ألف شيخ.

كان ذكياً حافظاً، حفظ مئة ألف حديث صحيح، ومثي ألف حديث غير صحيح، كان واسع المعرفة، غزير العلم، حتى لقبه الأئمة بأمير المؤمنين في الحديث، لما عرف به من دقة ضبط وإتقان، ومعرفة لأحوال الرجال وعلل

الأخبار، وكان مجلسه في بغداد يضم نيفاً وعشرة آلاف إنسان.

خرج البخاري في آخر حياته إلى قرية (خرتوك) على فرسخين من سمرقند، فتوفي بها في (٣٠) رمضان سنة (٢٥٦هـ).

للبخاري نحو عشرين مؤلفاً، أشهرها كتابه الصحيح، وقد سماه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، رتبته على الموضوعات، فيه (٩٠٨٢) حديثاً - بما فيها من مكرر - اختارها من ست مئة ألف حديث، استغرق في تصنيفه وتنقيحه ست عشرة سنة، لم يضع فيه حديثاً إلا وصلّى ركعتين، قال رحمه الله: «جعلته حجة بيني وبين الله سبحانه»، وقد سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل من أهل عصره^(١).

وصف الأئمة «صحيح» البخاري بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، بل إنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وجميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول، فكان «الصحيح» محل حفظ أهل العلم وعنايتهم دراسة وشرحاً وتقديراً، لما فيه من فوائد كثيرة، واستنباطات فقهية جيدة، لا توجد في كتاب مثله.

(١) يطلق العلماء لفظ «الجامع» على المصنف الذي يجمع الموضوعات الشامية الآتية: العقائد، الأحكام، الرقائق، الآداب، (التفسير والتاريخ والسير)، الشمائل، الفتن وأشراف الساعة، المناقب.

ولم ينص البخاري على شروطه بل استنبطها العلماء من منهجه. ولا يقبل البخاري رواية من عاصر غيره بلفظ عن (فلان عن فلان) ما لم يتأكد أنه سمع منه ولو مرة، وهذا ما يقول فيه العلماء: لم يكتب بالمعاصرة بل شرط اللقاء، أو للبخاري شرطان في الرواية عنعنة: المعاصرة واللقاء. انظر «الوجيز» ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

• الإمام مسلم (٢٠٤ - ٢٦١) .

هو أبو الحسين مُسلم بن الحجاج القُشَيْرِيُّ النُّيسَابُورِيّ، ولد سنة (٢٠٤)، وقيل : سنة (٢٠٦هـ)، وطلب العلم صغيراً من شيوخ بلده، ثم رحل في طلب العلم إلى بغداد مراراً، وإلى الكوفة، والبصرة، والحجاز، والشام، ومصر، وغيرها. وسمع من أئمة الحديث، وتردد على البخاري كثيراً عندما قدم البخاري نيسابور، وروى عن الإمام أحمد، وروى عنه أهل العلم، توفي رحمه الله سنة (٢٦١هـ) في نصرآباد إحدى قرى نيسابور، أثنى العلماء عليه في دينه وعلمه وإتقانه .

للإمام مسلم نحو عشرين مصنفاً، أشهرها كتابه «الصحیح»، الذي اختاره من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة، رتبها على الموضوعات، واستغرق في تصنيفه وتنقيحه خمس عشر سنة، قال : «ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة». عرضه على الإمام أبي زُرعة الرّازي، فكل ما أشار أن له علة تركه، وكل ما قال فيه : إنه صحيح، وليس له علة خرجه في كتابه .

عدة أحاديثه نحو عشرة آلاف حديث، وغير المكرر (٣٠٣٠) ثلاثة آلاف وثلاثون حديثاً^(١).

• منزلة «الصحيحين» والموازنة بينهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من

(١) حكم الإمام مسلم للإسناد المنعن بالاتصال، ورأى أن المعاصرة تكفي، لأن الثقة لا يروي عن عاصره إلا ما سمع منه، وفصل القول في هذا في مقدمة كتابه، وهي مقدمة جامعة .

البخاري ومسلم بعد القرآن»^(١).

وقال الإمام الذَّهَلَوِيُّ: «أما «الصحيحان» فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيها من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنها متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين».

ولكل من «الصحيحين» خصائصه وميزاته مما لا يتسع المقام لذكرها، وقد فصلت القول فيها في «مناهج المحدثين»، وخلاصة القول: أن الإمام البخاري ترجم لأبواب كتابه، وكرر بعض الأحاديث في عدة مواضع من كتابه لفوائد حديثه وفقهية رأها، وقطع بعض الأحاديث، وجعلها في مواضع عدة لبيان حكم أو زيادة فائدة. ولم يعتمد الإمام مسلم إلى ذلك، بل جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيد المتعددة، وألفاظه المختلفة، بما يسهل على الباحث تناوله.

والجمهور على تقديم «صحيح» البخاري على «صحيح» مسلم، إلا أن بعض علماء المغرب قدم «صحيح» مسلم عليه لحسن الترتيب وجمع طرق الحديث في مكان واحد، وفي هذا يقول بعض العلماء:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا: أيّ ذين تقدّم فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم * لم يستوعب «الصحيحان» كل الأحاديث الصحيحة، بدليل قول البخاري: «ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول»^(٢). وقول مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ما

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ص ٧٤ ج ١٨.

(٢) غرضه لم يذكر جميع طرق الحديث الواحد.

هنا، وإنما وضعتُ ما أجمعوا عليه» يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه .

ومما يدل على أنها لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة، ما أخرجه أصحاب «السنن» في كتبهم من صحيح، وما جمعه ابن خزيمة في «صحيحه»، وابن حبان وغيرهما ممن جاء بعد البخاري ومسلم .

سادساً - السنن الأربعة :

نرى من المناسب أن نذكر هنا لمحة موجزة عن «السنن» الأربعة، ثم نتكلم عن «موطأ» الإمام مالك، و«مسند» الإمام أحمد، لأن هذه المدونات من أصول الحديث المعتمدة، ومصادره الهامة .

* «سنن» أبي داوود (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ) :

أبو داوود هو الإمام الثبت سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد سنة (٢٠٢هـ)، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه إلى الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة الحفاظ في عصره، كالإمام أحمد، وروى عنه كثيرون، كان من العلماء العاملين .

دخل أبو داوود بغداد مراراً، ودعاه أمير البصرة أخو الخليفة أن يقيم بالبصرة بعد فتنة الزنج، لتعتمر بطلاب العلم بسببه، فنزل بها، وتوفي فيها سنة (٢٧٥هـ) . رحمه الله .

لأبي داوود عدة مصنفات أشهرها كتابه «السنن»، فقد صنفه على أبواب الفقه، واقتصر فيه على الأحكام والسنن، ولم يذكر في كتابه القصص والمواعظ . . .

انتخب كتابه من خمس مئة ألف حديث كان قد كتبها، وعدة ما فيه

(٥٢٧٤) حديثاً بالمكرر، وفي كتابه الصحيح والحسن والضعيف، قال أبو داود: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيته»، وهو في مقدمة «السنن» الأربعة، ويلى «الصحيحين» في منزلته.

* «سنن» الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ).

هو الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، ولد بعد سنة مئتين في قرية (بوج) من قرى ترمذ، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه إلى العراق، والحجاز، وخراسان، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة عصره كالإمام البخاري ومسلم وأبي داود، وروى عنه خلق كثير.

كان من أئمة الحفاظ الذين اشتهروا بالضبط والإتقان، إلى جانب زهده وورعه، بكى حتى ابيضت عيناه، وبقي ضريراً سنين آخر عمره، توفي بترمذ سنة (٢٧٩ هـ) وله سبعون عاماً.

ترك الترمذي عدة مؤلفات أشهرها كتابه «السنن»، وهو من أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأقلها تكراراً، فيه الصحيح والحسن والضعيف والغريب، وفيه المنكر، وقد بين وجه النكارة، وقد جمع الترمذي الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله وعلومه، وهذا واضح في «سننه».

قال الترمذي: صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم.

وهو مثال جيد للتطبيق العملي، والدراسة الحديثة التي كان يقوم بها المحدثون، إلى جانب فوائد كثيرة، لا نجدها في غيره من كتب الحديث، وقد حفظ لنا الترمذي في كتابه فقه بعض الأئمة الذين اندثرت مذاهبهم، وجمع بين بعض المصطلحات الحديثة كما في قوله: (حسن صحيح)، و(صحيح غريب).

• «سنن» النسائي (٢١٥ - ٣٠٣) :

النسائي هو الامام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي - بفتح النون والسين - نسبة إلى بلدة نسا بخراسان، ولد سنة (٢١٥هـ)، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه وهو ابن خمس عشرة سنة، وسمع كبار علماء عصره في بلده، وفي الحجاز، والعراق، ومصر، والشام، وغيرها، ثم استوطن مصر، وبرع بهذا الشأن، وروى عنه كثيرون، وكان فقيهاً شافعي المذهب، كثير العبادة، متمسكاً بالسنة، ذا مروءة وشهامة. توفي بالرملة سنة (٣٠٣هـ)، ودفن في بيت المقدس.

للنسائي نحو خمسة عشر مؤلفاً أكثرها في الحديث، وأشهرها كتابه «السنن»، صنفه على أبواب الفقه، ولم يخرج فيه عن راو أجمع التقاد على تركه، فيه الصحيح والحسن والضعيف، سماه «السنن الكبرى»، وقد قدمه إلى أمير الرملة، فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما. فقال له: فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً، فاستخلص من «السنن الكبرى» «السنن الصغرى» وسماها «المجتبى من السنن»، وهي «السنن» التي بين أيدينا اليوم، والتي يعتمد عليها المحدثون في رواياتهم عن النسائي، وهي أقل كتب السنن حديثاً ضعيفاً، وكتاب النسائي بمنزلة «سنن» أبي داود أو قريب منه، وهو ثاني «السنن» الأربعة.

• «سنن» ابن ماجه (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) :

ابن ماجه هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه لقب أبيه، ولد ابن ماجه سنة (٢٠٩هـ) في قزوين، وطلب العلم في مطلع شبابه، ورحل إلى العراق، والحجاز، ومصر، والشام، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة عصره، وروى عنه خلق كثير.

لابن ماجه مصنفات في التفسير، والحديث، والتاريخ، ومن أشهر كتبه «السنن»، فقد صنفه على الأبواب، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح فقط، ففيه الصحيح والحسن والضعيف والواهي، لهذا لم يدخله العلماء في الكتب الستة قبل القرن السادس^(١)، وكان العلماء قبل القرن السادس، وبعضهم بعده - يعدون «موطأ» الإمام مالك الأصل السادس، لأنه أصح من «سنن» ابن ماجه، وإنما قدم العلماء «سنن» ابن ماجه على موطأ مالك - مع أنه أصح منها - لما في «السنن» من زوائد على الكتب الخمسة، بخلاف «الموطأ»، فأكثر ما فيه موجود في الكتب الخمسة إلا القليل، فلم تقدم «سنن» ابن ماجه على «الموطأ» لأنها أصح منه، بل لكثرة الزيادات التي فيه^(٢).

سابعاً - «موطأ» مالك، و«مسند» أحمد.

نرى من المناسب أن نخص كلاً من «موطأ» الإمام مالك، و«مسند» الإمام أحمد بكلمة موجزة تعرف بهما.

* الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ):

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحِميرِيّ المدني الفقيه، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة، ولد سنة (٩٣هـ) في المدينة المنورة، ونشأ فيها، وطلب العلم على أكابر علماء التابعين كالإمام ابن شهاب الزُّهري، وأيوب السُّخْتياني، وعلا شأنه، واشتهر أمره، فصار محط أنظار

(١) أول من ضم سنن ابن ماجه إلى الكتب الستة الإمام محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨هـ - ٥٠٧هـ) في كتابه «أطراف الكتب الستة»، وتابعه على هذا أهل العلم من بعده.

(٢) خدم الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله «سنن» ابن ماجه، فحقق أصولها، وخرج أحاديثها، فسهل على أهل العلم الانتفاع بهذا الكتاب، وعدة أحاديثه (٤٣٤١) حديثاً.

أهل العلم، روى عنه خلائق، ومن أكابر من روى عنه الليث بن سعد وهو من أقرانه، والإمام أبو حنيفة، وكان بينهما مناظرات علمية لطيفة، أثلجت صدرهما، وصدور أهل العلم، وروى عنه الإمام الشافعي، وآخرون.

كان عالماً فاضلاً، اشتهر بمروءته وكرمه وعزة نفسه، توفي في المدينة سنة (١٧٩هـ) رحمه الله .

ألف الإمام مالك كتابه «الموطأ» على الموضوعات، وقد توخى فيه القوي، من أحاديث أهل الحجاز، وأخرج فيه إلى جانب الحديث النبوي آثار بعض الصحابة والتابعين، وفقهه، وقد بنى كتابه على عشرة آلاف حديث، اختارها من مئة ألف حديث كان يحفظها، وقد صنفه في أواخر النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وعرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأه عليه، قال: فسميته «الموطأ»، ورواه عنه كثير من أهل العلم في عصره، وأعجب به الخليفة هارون الرشيد، فقال لمالك: عزمت أن أحمل الناس على «الموطأ» كما حمل عثمان الناس على القرآن. فقال: أما حمل الناس على «الموطأ» فليس إلى ذلك سبيل، لأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند كل أهل مصر حديث علمه.

في «موطأ» الإمام مالك المسند المتصل المرفوع، والمرسل، والمنقطع، والبلاغات، ومع هذا فقد صنف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) كتاباً في وصل ما فيه من المرسل والمنقطع وغيرهما.

اختلف العلماء في منزلة «الموطأ»، فمنهم من قدمه على «الصحيحين»، ومنهم من جعله في منزلتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتصل صحيح كأحاديث الصحيحين، وما سواه يعتبر فيه ما يعتبر بغيره من الحديث، ورأى آخرون أن «الموطأ» يأتي في منزلة بعد «صحيح» مسلم. وقد يكون هذا القول

أرجح من غيره .

والمهم أن «الموطأ» من الوثائق العلمية القيمة ، التي تؤكد قدم التصنيف في الحديث النبوي ، وأنه يعود إلى مطلع القرن الهجري الثاني ، وهو من أجمع ما صنف في عصره ، حتى قال الإمام الشافعي : «ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك . طبع «الموطأ» مراراً ، وله عدة شروح .

* الإمام أحمد بن حنبل و «مسنده» (١٦٤ - ٢٤١هـ) :

الإمام أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المُرُوزِي ، خرجت أمه من مرو وهي - نامل به ، فولدته في بغداد سنة (١٦٤هـ) ، وفيها نشأ وطلب العلم ، توفي والده وهو صغير ، وفي بغداد لقي أكابر العلماء ، ورحل إلى البصرة ، والكوفة ، ومكة ، والمدينة ، واليمن ، والشام ، والجزيرة ، وفارس ، وخراسان ، وغيرها ، وقد حج خمس مرات ، منها ثلاث راجلاً ، لقي بعض الأئمة ، وروى عنهم ، كسفيان بن عُيينه ، والشافعي ، وآخرين ، وروى عنه خلق كثير ، منهم البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وآخرون .

كان نشيطاً ذكياً ، اشتهر بعلمه وورعه وتقواه ، صاحب سنة ، عزيز النفس ، زاهداً ، متواضعاً متساعماً ، لا يجابي في الحق أحداً ، امتحن في فتنة خلق القرآن أيام المأمون ، وصبر ، وكان لموقفه أثر عظيم في الأمة ، حتى كشف الله الغمة في عهد المتوكل الذي عرف قدره ، وأدناه منه ، توفي رحمه الله سنة (٢٤١هـ) ببغداد ، وشيعه نحو ألف ألف .

للإمام أحمد عدة مؤلفات أشهرها ، كتابه «المسند» ، فقد رتبته على أسماء الصحابة ، وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة ، اختار «مسنده» من نحو سبع مئة وخمسين ألف حديث ، وعدة أحاديث المسند ثلاثون ألف حديث أو أكثر ، أخرجها عن نحو ثمان مئة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ولم يذكر

في مسنده شيئاً - من فقه الصحابة والتابعين أو فقهه - سوى حديث الرسول ﷺ، وقد اجتهد الإمام أحمد في جمع حديث «المسند»، فلم يخرج إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن فيه، ودقق في متون كتابه ورجاله، وقال لابنه عبد الله: «احتفظ بهذا «المسند» فإنه سيكون للناس إماماً».

في المسند الصحيح والحسن والضعيف المحتمل ضعفه^(١)، طبع هذا الكتاب في ست مجلدات عدة مرات.

(١) قال السيوطي: «وكل ما كان في «مسند» أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن»، واختلف بعض العلماء في وجود بعض الموضوع في المسند وعدم وجوده، وخلاصة القول فيما انتهى إليه الإمام ابن حجر: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة» وقد اعتذر عنه، أن هذه الأحاديث بما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، فترك سهواً، ومع هذا فإن بعض الحفاظ نفى وجود الموضوع فيه، انظر «الوجيز» ص ٢٩٩ وهامشها.